



سيروان البارزاني:
نحتاج التحالف الدولي
لمواجهة عودة داعش

كأس 3



العشائر العربية الإجرامية تورق
أجهزة الأمن الألمانية

كأس 5



الدببة في القاهرة:
لست رجل تركيا

كأس 4



www.alarab.co.uk

أول صحيفة عربية يومية تأسست في لندن 1977

الجمعة 2021/02/19

07 رجب 1442

السنة 43 العدد 11976

Friday 19/02/2021

43rd Year, Issue 11976



أولويات أمن البحر الأحمر تعيد ترتيب وضع القواعد العسكرية الإمارات تفكك قاعدة لوجستية في إريتريا تزامنا مع انسحابها من اليمن

بايدن يقلب فكرة استحداث مبعوث خاص إلى القرن الأفريقي

بمتابعة هذا الملف دون أن تمارس أي ضغوط لتسهيل الوصول إلى حل مرض للجميع. ويقول روبي غرامر -مراسل الشؤون الدبلوماسية والأمن القومي في فوريين بوليسي- إن الأزمة الأكثر إلحاحاً في نظر العديد من صانعي السياسة الأميركيين هي الحرب في إثيوبيا ومخلفات الحملة العسكرية في منطقة تيغراي شمال البلاد. ويخشى المسؤولون الأميركيون أن يتحول الصراع إلى أزمة إقليمية كاملة، مع امتداد الاضطرابات إلى إريتريا والسودان المجاورين. ويبرز دونالد بوت كاحد المخافسين الرئيسيين على الوظيفة المحتملة، وهو خبير دبلوماسي محنك في المنطقة ويعمل في الوقت الحالي مبعوثاً أميركياً خاصاً إلى السودان، وعمل سابقاً سفيراً للولايات المتحدة في ليبيريا وزامبيا وإثيوبيا.



دونالد بوت المبعوث الخاص إلى السودان مرشح ليكون المبعوث الأميركي إلى القرن الأفريقي

ورحب بعض الخبراء بإبلاء القرن الأفريقي المزيد من الاهتمام لكنهم حذروا من اعتماد الإدارة الجديدة بشكل كبير على مناصب المبعوثين الخاصين بدل استلام وزارة الخارجية لهذه الملفات.

وقال جود ديفرمونت -مدير برنامج أفريقيا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (مؤسسة فكرية والمحلل الاستخباراتي الأميركي السابق- "لا أريد أن تعود إلى ممارسة تعيين مبعوثين خاصين لكل مجموعة من المشاكل. غالباً ما يتم استنزاف موارد وزارة الخارجية وسلطاتها بطرق غير منتجة. لكن في هذه الحالة الأمر ملح، ولا يوجد عدد كاف من المناصب رفيعة المستوى في المنطقة".

واشنطن - تدرس إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن خططا لاستحداث مبعوث خاص جديد إلى القرن الأفريقي لمتابعة الصراع في منطقة شرق أفريقيا، بما في ذلك الحرب الأهلية المتصاعدة والأزمة الإنسانية في شمال إثيوبيا، حسب قول مسؤولين حاليين وسابقين في السياسة الخارجية الأميركية.

ويأتي هذا الخيار في ظل تسابق دولي وإقليمي على منطقة القرن الأفريقي، تحسبا لاستثمار دول مثل الصين وروسيا وإيران وتركيا تاخر الترتيبات التي يجريها بايدن داخل وزارة الخارجية لزيادة نفوذها.

ويمكن لمنصب المبعوث الخاص الجديد أن يسد فجوة التأخير في التعيينات الدبلوماسية لإدارة بايدن التي تعمل على تعيين مسؤولين كبار آخرين في وزارة الخارجية، وهي عملية قد تستغرق أسابيع أو حتى أشهراً حتى تكتمل، لأنها تتطلب ترشيحاً من قبل الرئيس الأميركي وموافقة على المرشح من قبل مجلس الشيوخ.

أما وظائف المبعوثين الخاصين فلا تتطلب تأكيداً بالموافقة من مجلس الشيوخ، وهو ما يسهل للمبعوث الجديد مهمة استلام ملف القرن الأفريقي مثلما استلم تيموثي ليندركينغ المبعوث الخاص إلى اليمن وكذلك روبرت مالي المبعوث الخاص إلى إيران -في مهمات عاجلة- ملفات لا تحتمل أي تأخير.

ويواجه المبعوث الخاص إلى منطقة القرن الأفريقي تحديات ومشكلات كثيرة، أهمها السودان الذي يمر بمرحلة انتقالية سياسية دقيقة، وجنوب السودان الذي يعاني من عدم الاستقرار والفساد، وحكومة الصومال الهشة.

ويضيف الخلاف المستمر بين إثيوبيا ومصر والسودان حول مشروع سد النهضة مرحلة أخرى من التعقيد إلى التوترات في المنطقة، خاصة أن الإدارة السابقة اكتفت



تفكيك قاعدة عصب

وستكون إيران أكبر المستفيدين فيما لو نجحت خططها في الدفع نحو حل سياسي يحافظ على مكاسب حلفائها الحوثيين الذين يقاثلون حالياً لإضافة مارب الغنية بالنفط إلى الأراضي الواقعة تحت نفوذهم.

ويعتقد الخبراء أن توقف الحرب في اليمن وفق التوازنات الحالية سيدفع إلى أوسع جديد لن يترك القرار فيه للدول الإقليمية وحدها، وأن الولايات المتحدة -على وجه الخصوص- ستعمل على فرض واقع أمني يسمح بحرية الملاحة ولا يعيق حركة تصدير النفط وهو ما بدأ واضحا من خلال تسريبات عن تمرکز أميركي عسكري مرتقب في ميناء ومطارين سعوديين على مقربة من اليمن، وجدية التعهدات الأميركية بحماية أمن السعودية وإجبار الحوثيين على وقف الهجمات.

وسيطل أمر تقاسم المواقع مرهونا بما ستؤول إليه التوازنات المبنية قبل مفاوضات الحبل النھائي، ومن بين هذه التوازنات حدود السيطرة الحوثية في الشمال؛ هل سيضمون مارب؟ وكذلك ما ستؤول إليه الأمور في المناطق المتنازع عليها بين الحكومة اليمنية والحوثي، وهل سينجح اتفاق الرياض في بناء "شريعة موحدة" بين الانتقالي الجنوبي وحكومة عبده منصور هادي؟

الانسحاب، وانها فتحت الأعين على الأدوار التي تقوم بها دول أخرى مثل إيران وقطر وتركيا في اليمن، لافتين إلى أن الاستهداف الإعلامي للإمارات كان الهدف منه التغطية على خطط الدول الثلاث التي تقوم على تقاسم النفوذ في نقاط حساسة في اليمن.

وقال مصدر خليجي مطلع لـ "العرب" بشرط عدم الكشف عن اسمه إن "الرسالة الإماراتية من وراء تفكيك القاعدة سعت إلى لفت الانتظار إلى الأعداء الحقيقيين الذين يهددون أمن اليمن ومنطقة القرن الأفريقي، خاصة في ظل هوس انقرة وطهران بزيادة النفوذ في هذه المنطقة".

وتحاول تركيا عن طريق حزب الإصلاح الإخواني الحصول على وجود إستراتيجي على سواحل اليمن، وهي تقف وراء مشروع ميناء "قنا" التجاري بمديرية رضوم في محافظة شبوة، بما سيبيح لها ولقطر الحصول على منفذ على بحر العرب.

وتلعب قطر أدواراً ذات أهمية إستراتيجية في اليمن، حيث تقوم بتشجيع التحالف بين الإخوان والحوثيين، وهي بذلك تعيد الطريق أمام زيادة النفوذ الإيراني من ناحية، ومن ناحية ثانية تسعى إلى تعقيد الوضع على السعودية ومنعها من التوصل إلى وضع ميداني في اليمن يحافظ على مصالحها ويحفظ أمنها القومي.

إماراتياً بأن ثمة تغييراً في قواعد المواجهة في المنطقة. وقال الكس الميسدا -المحلل الأمني في شركة "هوريزونتكلاينت أكسس" الذي درس الوضع في عصب- إنه "بمجرد أن رأى الإماراتيون أن اليمن لا يستحق كل هذا العناء، قرروا إنهاء الأمر".

وأعلنت الإمارات في صيف 2019 أنها شرعت في سحب قواتها من الحرب التي ما زالت مشتتة إلى اليوم. ويشير الخبراء إلى أن تفكيك القاعدة هو تأكيد على الانسحاب من ملف اليمن مع محافظة الإمارات على وجودها في القرن الأفريقي الذي دخلته ضمن رؤية تقوم على تبادل المصالح مع دول المنطقة.

ولعبت الإمارات دوراً محورياً في نجاح المصالحة بين إريتريا وإثيوبيا، وشجعت على انتعاج هذا المسار من خلال مشاريع واستثمارات في المجالات الاقتصادية والتجارية والتنمية. ويحمل الانسحاب الإماراتي من حرب اليمن وتفكيك القاعدة التي استثمرتها أبوظبي في تدخلها ضمن التحالف العربي لدعم "الشرعية" رسالة واضحة لتبديد الاتهامات والإشاعات التي روج لها الإعلام المعادي بشأن خطط الإمارات في اليمن والمرات الماثمة.

واعتبر مراقبون أن الإمارات نقلت الضغط إلى خصومها من خلال تفكيك قاعدة عصب وإظهار نوايا جديدة في

لندن - قالت مصادر إعلامية إن صورة للأقمار الصناعية التقطت لقاعدة عسكرية إماراتية في إريتريا تظهر أن الإمارات بدأت بتفكيك قاعدة عسكرية تديرها في ميناء عصب الإريتري في خطوة قال مراقبون إنها تظهر وجود مراجعة إماراتية لتمرکزها في القاعدة تحسبا لنهاية الحرب في اليمن، كما تشير إلى إعادة تموضع إستراتيجي متناسب مع متغيرات الأمن في منطقة البحر الأحمر والمرات البحرية الإستراتيجية القريبة. ويأتي التحرك الإماراتي في الوقت الذي ينتظر فيه أن تقود تغيرات الحرب في اليمن إلى إحداث تغييرات في توزيع القوى خاصة في ظل سباق دول إقليمية مثل تركيا وإيران للحصول على مواقع إستراتيجية في القرن الأفريقي.

وشهدت الإمارات ميناءً ووسعت مهبطاً للطائرات في مدينة عصب منذ سبتمبر 2015، واعتمدت المنشأة كقاعدة لنقل أسلحة ثقيلة وقوات سودانية إلى اليمن أثناء قتالها إلى جانب التحالف الذي تقوده السعودية ضد المتمردين الحوثيين المدعومين من إيران هناك.

وأشار وزير الدولة للشؤون الأفريقية في السعودية أحمد عبدالعزيز قطان خلال زيارة يجريها للسودان إلى أن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز سيدعو إلى قمة لمنظومة البحر الأحمر وخليج عدن، مؤكداً أن منظومة البحر الأحمر ستكون لها أنوار في غاية الأهمية، أهمها خلق فرص استثمارية والمحافظة على أمن البحر الأحمر.

وتنظر الرياض بقلق إلى المحاولات الإيرانية والتركية للتمدد في المنطقة، في الوقت الذي تدرس فيه الولايات المتحدة فكرة تعيين مندوب خاص لمنطقة القرن الأفريقي والعمل على تغيير طبيعة التواجد الأميركي في المنطقة وتحويل وجهته من مواجهة عمليات الإرهاب والقرصنة إلى التحصن للرد على التحدي الإستراتيجي الإيراني المتزايد من اليمن.

وأشار خبراء إلى أن المشاهد التي نقلت صوراً لها وكالة أسوشيتد برس تظهر أن الإمارات تغير أولوياتها الدفاعية في المنطقة وأن قاعدة عصب اللوجستية كانت ضرورية للحملة في اليمن، أما الآن فإن أمن الممرات المائية يفترض حضوراً استخبارياً وتحركاً عسكرياً مرناً وقت الضرورة، ولكن أيضاً يعكس إدراكاً



أحمد عبدالعزيز قطان السعودية ستدعو إلى قمة لمنظومة البحر الأحمر وخليج عدن

عبدالله الثاني يبعد المخابرات عن الداخل ويحصر مهمتها في حماية الأمن الوطني

العاهل الأردني يعمل على إعادة تنظيم أجهزة الدولة بعيداً عن توازنات الماضي

عمان - حذّر العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني الإطارات الجديد لعمل المخابرات العامة في الأردن بأن حصر مهمتها في جهاز استخباري لا يتعاطى مع شؤون الأردن الداخلية، خصوصاً في المجال الاقتصادي، بما في ذلك مجال تبييض الأموال. وركز العاهل الأردني في رسالة وجهها إلى مدير المخابرات اللواء أحمد حسني على أهمية الانصراف إلى مواجهة التحديات التي تواجه الأردن في هذه المرحلة، خصوصاً لجهة "تحديث الجهاز وتطويره في مجال الأمن الخارجي". واعتبر مراقبون سياسيون يتابعون الوضع الداخلي الأردني أن عبدالله

الغاني يعمل منذ فترة طويلة على إعادة تنظيم أجهزة الدولة الأردنية ومؤسساتها بما يتواءم مع شخصيته وبعيداً عن التوازنات التي كانت قائمة في الماضي، خصوصاً في عهد والده الراحل الملك حسين. وكانت التوازنات في عهد الملك حسين تقوم على وجود ثلاث مؤسسات تلعب دوراً كبيراً في تنفيذ سياسة الملك الذي يبقى صاحب القرار النهائي في كل شأن. وهذه المؤسسات هي رئاسة الحكومة ورئاسة الديوان الملكي والمخابرات العامة. ولاحظ هؤلاء المراقبون أن مدير المخابرات صار خارج الواجهة السياسية منذ فترة طويلة. وقد جاءت

الرسالة الأخيرة التي وجهها الملك إلى اللواء حسني لتؤكد الرغبة في إعادة هيكلة مؤسسات الدولة الأردنية وأجهزتها من منظور مختلف يبعد جهاز المخابرات عن الشأن الداخلي ويجعل منه جهازاً بمهمة واضحة، وهي "تركيز كل طاقاته في مجالات اختصاصه المهمة والحيوية للأمن الوطني والعمل الاستخباري المحترف بمفهومه الاستخباري المحترف".

ومما جاء في رسالة العاهل الأردني إلى مدير دائرة المخابرات: "بعد أن أنجزنا الكثير من أسباب التمكين لمؤسساتنا صاحبة الاختصاص التشريعي الأصلي (...). وبعد أن استكملنا بناء مؤسسات

ترسخ النزاهة وتحارب الفساد، وأنجزنا عملية تطوير مؤسساتنا الرقابية المنصوص عليها في الدستور وغيره من التشريعات، مثل ديوان المحاسبة، فضلاً عن تطوير منظومتنا القضائية، فإنه يتعين على هذه المؤسسات والجهات أن تتصدى فوراً لاختصاصاتها الدستورية والتشريعية الأصلية".

وأضافت أن المخابرات مطالبة بتطوير أساليبها ووسائل عملها "لتقدم للجهات صانعة القرار أفضل التقييمات الاستخبارية العصرية، في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية، بعيداً